

او بمريضون مرضا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم فان
فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن تعدد المهر
جاز وينظر الحاكم في خالصه فان انكر شهود الاصل الشهادة لم
تقبل شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة رحمه الله في شاهد
الزور اشهره في الاسواق ولا اعززه ولا يوجهه ضربا ويجلسه
كتاب الرجوع عن الشهادة

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم
ثم رجعوا لم تنفع الحكم وعليهم ضمان ما اتفقوا به بشهادتهم ولا
يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا شهد شاهدان بمال فحكم
الحاكم به ثم رجعا ضمنا المالك للشهود وعليه وان رجع احدهما
ضمنا النصف وان شهد المالك ثلثة فرجع احدهما فلا ضمان عليه
وان رجع اخر ضمنا الراجعان نصف المالك وان شهد رجل
وامرأتان فرجعت امرأة ضمنت ربيع الحق وان رجعتا ضمنا
نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة فرجعت ثمان منهم
فلا ضمان عليهن وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق

وان

وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة
السداس الحق عند اي حنيفة وكالا على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف وان شهد شاهدان على امرأة بالزواج بمقدار مهر مثلها
ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة
بمقدار مهر مثلها فان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا
الزيادة وان شهدا ببيع عبد بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم
يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمنا النقصان وان شهدا على
رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا نصف المهر
وان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان شهدا انه اعتق عبده ثم
رجعا ضمنا قيمته واذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل
ضمنا الدية ولا يقتصر منهما واذا رجع شهود الفرع ضمنا
وان رجع شهود الاصل وقالوا ان شهد شهود الفرع على
شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا ان شهدناهم وغلطنا ضمنا
وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وغلطوا في شهادتنا
لم يلقفت الا ذلك واذا شهدا بربعة بالزنا وشاهدان بوجود الاية

حصان

والاصح ان يضمنوا
بما اتفقوا عليه
وان كانوا قد
تزوجوا بها
فلا ضمان
عليهم